

السلام في السودان.. معاول تصطدم بجبل من التحديات

تنفيذ الاتفاق يتطلب تسويات دائمة تؤسس لدولة عادلة تقطع مع المنظومة القديمة



يرى مراقبون سياسيون أن الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة الانتقالية والحركات المتمردة في السودان يقدر ما يعتبر خطوة مهمة لاستقرار الدولة، فإنه يفتح الأبواب على مصراعها أمام احتمال فشله خاصة مع غياب حركة تحرير السودان والحركة الشعبية عنه، كونها أحد دعائمه، الأمر الذي يثير التكهّنات حول ما إذا كان سيصمد إلى حين توقيعها رسمياً بعد أسابيع؟

الخرطوم - يشكل اتفاق السلام في السودان المبرم نهاية الشهر الماضي نقطة بداية لوضع المعارك أوزارها في بلد يعاني من التشتت بين الحركات المكونة للتسيح الاجتماعي. ومع ذلك بدأت تظهر علامات الخشية من أن ينهار الاتفاق في أي لحظة بسبب التحديات الكثيرة، والتي ستجعله مجرد مشروع "حسن النوايا" لا أكثر. ومن البديهي أن تصل شكوك المتابعين والمحللين حول ما إذا كان الاتفاق، الذي تم توقيعه بالأحرى الأولي، سيصمد بالفعل بالنظر إلى عدم إبرامه من طرف كل من حركتي تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور، والتي تسيطر على أجزاء من جبل مرة في إقليم دارفور، والحركة الشعبية بقيادة عبدالعزیز الحلو، والتي تقاوتل في جنوب كردفان والنيل الأزرق. والأزرق، تتجه أنظار المراقبين إلى الأسابيع القليلة المقبلة للوقوف على مدى ما إذا كان الجميع سيجمعون على طاولة واحدة حينما يتم التوقيع النهائي على الاتفاق في الثاني من أكتوبر المقبل، ولتطوي معه حركات التمرد والحكومة الانتقالية، التي تولت السلطة العام الماضي حقبة المنظومة القديمة نهائياً، أم الاتفاق سيتهافت كما حدث في الاتفاقات سابقة؟

وتوقف القتال، وهي نقطة أخرى لا تقل أهمية، مرتبط بمدى تنفيذ كافة الأطراف على وقف إطلاق نار دائم، وخاصة المتمردین، الذين يتحدرون من أقاليم اثنية عانت من التهميش في عهد عمر حسن البشير، والتي تشكلت من جبهة السودان الثورية، التي تعتبر تحالفا يضم خمس مجموعات تمرد وأربع حركات سياسية من إقليم دارفور غرب البلاد حيث اندلع النزاع في العام 2003 ومن إقليم جنوب كردفان والنيل الأزرق جنوب البلاد. وقد اندلع التمرد في الإقليمين الأخيرين في العام 2011 بعد سنوات من توقف الحرب بين شمال وجنوب السودان، التي استمرت من 1983 حتى 2005.

ومن المفترض أن يتم إدماج مقاتلي المجموعات المتمردة تدريجياً في قوات الأمن الحكومية. وقد تم وضع جدول زمني لتدريب ثم إدماج هؤلاء المقاتلين، ولكن ذلك مرتبط أيضاً بكيفية تقاسم السلطة بين هذه الأطراف.

مرحلة مفصلية في تاريخ بناء الدولة المدنية

البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي تطالب بمثوله أمامها، إذ اتهمته رسمياً منذ سنوات عديدة بارتكاب جريمة إبادة وجرائم ضد الإنسانية في دارفور.

وقد أبدت الحكومة السودانية تجاوباً في فبراير الماضي على مثوله أمام المحكمة الجنائية الدولية، ولكن قد يتم استجوابه أمام القضاء السوداني أولاً.

وما يهم في كل ذلك هو حياة السودانيين واستقرار ظروفهم المعيشية، فضلاً عن مسألة اللاجئين، بعد أن أرغمت الحرب الملايين من المواطنين على ترك ديارهم فاصبحوا لاجئين في الدول المجاورة أو يعيشون في مخيمات داخل السودان.

ويرى متابعون أن تخصيص اتفاق السلام على حق اللاجئين في العودة إلى بلادهم والتمتع بحقوق المواطنة كاملة والسماح لمنظمات الإغاثة بالوصول إلى المناطق التي سيعودون إليها، كغبار بظهور بصيص أمل لإنهاء التوترات.

كما يراها كثيرون، قد تؤسس لعملية سلمية قوامها احترام بنود الاتفاق بما فيها مسألة المحاكمات التي ستقتصر فقط على المسؤولين في نظام البشير.

وقالت الحكومة الانتقالية، التي يرأسها عبدالله حمدوك، مراراً أن المحاكمات سوف تشمل فقط قيادات الحكومات السابقة، وليس المتمردين، فالاتفاق ينص صراحة على العفو عن قيادات مجموعات التمرد والحركات السياسية.

ويحاكم البشير مع عدد من وزرائه السابقين لاستيلائهم على السلطة المنتخبة ديمقراطياً من خلال انقلاب في العام 1989. وسبق أن أدين الرئيس السابق بالفساد وحكم عليه بالسجن، كما أنه كان محل ملاحقات دولية بسبب ما

يحصل في دارفور. ويدعو الاتفاق إلى تشكيل محكمة خاصة للجرائم في دارفور حيث أسفرت المعارك عن سقوط 300 ألف قتيل، غير أن النقطة التي تبدو مهمة أيضاً في مسار السلام هو مدى التزام الخرطوم بتسليم

القتال، فقد ينهار الاتفاق. وقد رفض جناح من حركة تحرير دارفور يقوده نور الانضمام للاتفاق، إلا أن الرجل يقيم في باريس منذ سنوات وليس له وزن كبير على الأرض.

ولم توقع على الاتفاق حركة تمرد رئيسية أخرى يقودها الحلو ولكن الأخير وقع مطلع الشهر الجاري اتفاقاً منفصلاً مع الحكومة السودانية. وتعتبر جبال النوبة في جنوب كردفان معقل الحلو وهي منطقة تعيش فيها طائفة مسيحية كبيرة.

وبموجب هذا الاتفاق المنفصل ستحتفظ قوات الحلو بسلاحها من أجل "الحماية الذاتية" إلى أن يتم تغيير الدستور السوداني لينص على الفصل بين الدين والدولة.

بوادر حسن النية

ولأن الجميع لديهم إصرار على إنهاء التوترات في الأقاليم، التي يتشكل منها السودان، فإن هناك عدة بوادر حقيقية

ويرى عسكريون سودانيون أن إعادة تشكيل الجيش السوداني تحت أي مسمى (جيش موحد أو جيش قومي)، لا تتسق مع المنطق السليم، كذلك فإن الحديث عن دمج قوات الحركات فيه بنسب تتساوى وعدد الجيش الحالي في كل مستوياته وربته، من المفترض أن يجري وفقاً لنظم وترتيبات أمنية وعسكرية متعارف عليها، كي لا يمثل ذلك خطراً عليها.

ومن المفترض أن يحصل المتمردون على ثلاثة مقاعد في المجلس السيادي وهو السلطة السياسية الأعلى خلال المرحلة الانتقالية الحالية في السودان. كما يحصلون على ربع مقاعد الحكومة وربع مقاعد البرلمان الانتقالي الذي يضم 300 عضو.

وبموجب الاتفاق، يتعين أن تشكل المرة 40 في المئة من الوظائف الحكومية على كل المستويات وسيكون للمتمردين دور في حكومات الولايات، غير أن الأمور قد تتغير في أي لحظة كما حصل في اتفاقات سابقة لم تر النور. ويقول مراقبون إنه إذا استمر المتمردون في

في ظل الوباء.. الاقتصاد العالمي يواجه مخاطر تراجع المواليد

مثل الأعاصير، لكنها أكدت في المقابل أن الإجهاد والتأثيرات الصحية العقلية والجسدية الناتجة عن ذلك، ستكون طويلة الأمد بالفعل.

وقرى اليسون بلوم، وهي طبيبة معالجة في مؤسسة مين لاين للخصوبة في فيلادلفيا بالولايات المتحدة، أنه بالنسبة إلى أولئك الذين يسعون للحصول على خدمات المساعدة على الإنجاب، فإن الطلب ظل ثابتاً طوال فترة تفشي الوباء.



فيليب ليفاين
معدلات المواليد زمن الوباء تتعارض مع واقع الخصوبة

وقالت إن "الأشخاص الذين تعمل معهم ظلوا لسنوات وشهور يرغبون في حدوث حمل. وإن الانتظار لمدة شهر ليس خياراً بالنسبة إلى بعضهم. لذا فإن الأشخاص الذين يرغبون في تكوين أسرة لا يؤخرون العلاج". وعندما أوقفت مؤسسة مين لاين خدماتها بصورة مؤقتة في شهر مارس الماضي، فإن بعض المرضى الذين يتلقون العلاج هناك صاروا أكثر قلقاً لأن المؤسسة باتت تتعامل مع فئة خاصة من المرضى، ورات أنه من المهم أخذ ذلك بعين الاعتبار.

انخفاض كبير في أعداد المواليد في العام المقبل.

ويرى المختصون أنه من الممكن أن يجادل المرء في أن الوباء سيؤدي إلى انخفاض أعداد المواليد بصورة أكبر مما حدث بعد تفشي الإنفلونزا الإسبانية رغم أن النشاط الاقتصادي لم يتباطأ خلال فترة تفشي ذلك الوباء، لأن الولايات المتحدة كانت تخوض حرباً، فكان من الضروري أن تظل المصانع مفتوحة لأنه "من الضروري إنتاج أدوات الحرب".

وتقول جينيفر هورني، وهي أستاذة في علوم الأوبئة بجامعة ديلاوير، إن هناك عناصر متداخلة في الأمر. وتتوقع بالفعل انخفاضاً في معدلات الخصوبة عندما يكون هناك انخفاض في التوازن بين العمل والحياة، وهو ما يراه الكثير من الناس، على الأرجح.

ولكن هناك أيضاً معدلات متزايدة من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في بعض الأماكن، مما يقودنا إلى الاعتقاد بأن الناس يمارسون الجنس غير الآمن على نحو متزايد، مع شركاء مختلفين.

وبينما صنفت هورني كوفيد - 19 على أنه حالة طوارئ صحية عامة، فإن طول فترة تفشي الوباء يجعله مختلفاً تماماً عن الكوارث الكبرى الأخرى، التي قامت بإجراء أبحاث بشأنها في الماضي،

على الجيل الجديد من المواليد، حيث اقترح البعض اسم كورونا في مستهل عمرهم، ثم اسم كورانينز وهي كلمة قريبة من كلمة كورانينز الإنجليزية، التي تعني الحجر الصحي.

وفي يونيو الماضي، نشرت بروكينجز، وهي مؤسسة غير ربحية معنية بالسياسات العامة، تقريراً توقع حدوث انخفاض في أعداد المواليد بما يتراوح بين 300 ألف و500 ألف طفل، نتيجة لتفشي الوباء.

وللوصول إلى هذا العدد، نظر الباحثون في كيفية تأثير معدلات المواليد بعد حدوث كل من الكساد الكبير في عام 2008، وهو ما أدى إلى انخفاض بنسبة تسعة في المئة من إجمالي أعداد المواليد على مدار الأعوام الأربعة التالية، ووباء الإنفلونزا الإسبانية في عام 1918، مما أدى إلى حدوث تراجع بنسبة 12.5 في المئة.

وقال فيليب ليفاين، الذي شارك في كتابة التقرير إن "النظرية القائلة إن معدلات المواليد سترتفع بسبب الوباء، تتعارض مع اقتصاديات الخصوبة".

وأوضح ليفاين، أستاذ الاقتصاد في كلية ويلسلي "قررنا التحقيق في الأمر واستخلاص استنتاجاتنا فوصلنا إلى العكس تماماً.. الخلاصة الرئيسية التي يجب أن نتوقعها من ذلك، هو حدوث

للبيضاء تكهنات ساخرة بشأن حدوث طفرة في أعداد المواليد أثناء فترة تفشي مرض كوفيد - 19.

كما تداول مستخدمو الشبكات الاجتماعية الاقتراحات في ما بينهم، حول الاسم الذي يجب أن يتم إطلاقه

في المنزل" خلال الربيع الماضي، كانت

من شطب للوظائف، وحالة القلق السائدة بشأن الصحة العامة، يرى آخرون أن ثمة عوامل أخرى فريدة مصاحبة للوباء قد تؤدي إلى تعقيد الوضع.



اختلالات عميقة في التركيبة السكانية

فيلادلفيا (الولايات المتحدة) - يتسلسل التشاؤم لدى علماء الأوبئة والاقتصاديين من انعكاسات استمرار تفشي فيروس كورونا على معدلات المواليد حول العالم ومخلفات ذلك على خطط الحكومات في الخروج من أزمتها، التي ما فتئت تتزايد. والأزرق كيف ستواجه هذه المعضلة؟

من الطبيعي أن يؤثر تراجع معدلات المواليد بشكل مباشر وواسع النطاق على الأداء الاقتصادي في أي دولة، لأن عدداً أقل من السكان يعني انخفاض معدلات الإنتاج والتوظيف، وتراجع مستويات الإنفاق الاستهلاكي فضلاً عن انخفاض الضرائب، ولهذا يترك تراجع معدل المواليد الحالي بصمته.

وفي الوقت الذي ما زال ينتظر فيه المراقبون لكي يروا كيف سيؤثر الوباء في النهاية على معدلات المواليد حول العالم على المدى الطويل، فقد بدأت النماذج تظهر بالفعل. وقد انخفضت معدلات الولادات المبكرة في العديد من الدول، وذلك بشكل كبير أحياناً.

وكان من المرجح أن تتزايد أعداد المواليد خلال فترة الحجر الصحي والإغلاق الاقتصادي المرتبة على تفشي الوباء وخاصة في أكبر اقتصاديين في العالم.

وبينما توقع البعض فقدان ما يصل إلى نصف مليون مولود بسبب ما حدث



جوناثان هورنر
الاتفاق خطوة هائلة ولكن هناك عقبات على طريق تنفيذها

وهناك علامات استفهام أخرى تثير حفيظة المتابعين السياسيين من قبيل هل لدى الخرطوم التمويلات المالية اللازمة لتنفيذ كافة بنود الاتفاق وخاصة من الناحية التنموية التي تتطلع إليها المناطق المهمشة؟ وهل يكون هذا الاتفاق مدخلاً حقيقياً لتحقيق الاستقرار في بلد عانى من الويلات الكثير طيلة عقود؟

خلافاً قائمة

يأمل المراقبون في نجاح الاتفاق ولكن العديد منهم عايشوا من قبل انهيار اتفاقيات مماثلة، فزخم متمردين إلى